

فاس.. أجهزة لا زالت صالحة للاستعمال قيمتها قد تصل إلى 200 مليون.

عبدالحق خرباش .. 21.02.2024.

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة [HAKIKANews.NET](http://HAKIKANews.net)



حقيقة نيوز . نت

محاكمة المدير ومن معه المستشفى الإقليمي ابن باجة فاس.. أجهزة لا زالت صالحة للاستعمال قيمتها قد تصل إلى 200 مليون . عقدت الهيئة القضائية بغرفة الجنايات الابتدائية لجرائم الأموال لدى استئنافية فاس، اليوم الثلاثاء ، 20.02.2024 الجلسة السابعة لمحاكمة مدير مستشفى ابن باجة بتازة و 11 من المتهمين الآخرين على خلفية متابعتهم في ملف ما بات يعرف إعلاميا بـ"عصابة مستشفى ابن باجة".

مصادر قالت أن الوكيل العام للملك طالب بتشديد العقوبة ضد جميع المتهمين وذلك بإدانتهم بالحبس النافذ ، مؤكدا أن ما حدث مأساوي وكارثي ، باعتبار أن القضية تمس قطاع الصحة باعتباره قطاعا حيويا يحظى بأولوية من طرف جلالة الملك ، وتبيد المال العام يعرض سلامة المواطنين للخطر .

وأشار الوكيل العام إلى أن الأجهزة والمعدات التي تم بيعها كأنها متلاشيات تحت إشراف مدير مستشفى ابن باجة بتازة، هي أجهزة لا زالت صالحة للاستعمال، وبعد تقييمها تبين أن قيمتها قد تصل إلى 200 مليون .

وكشف الوكيل العام في مرافعته، أن أحد المطالبين بالحق المدني، صرح بتقديم رشوة من أجل الاستفادة من السمسة، كما أنه تم ضبط آليات تابعة للمستشفى العمومي بمنازل كل من مدير المستشفى ، وموظفين وتقنيين بالمستشفى .

و يتابع مدير مستشفى تازة، بتهم "اختلاس وتبيد أموال عامة، واستغلال النفوذ، والارتشاء، وأخذ منفعة من مؤسسة يتولى إدارتها،

والتزوير في محررات رسمية واستعمالها"، فيما يتابع كل من (م.ع)،
و(ج.ا)، موظفين بالمستشفى نفسه، و(ع.د.ع) موظف عمومي، بتهم
"اختلاس، وتبديد أموال عامة، واستغلال النفوذ، والارتشاء، والتزوير
"في محررات رسمية".

فيما يتابع (م.ب) وهو ممرض رئيسي بالمستشفى ذاته، و(ع.ك) موظف،
و(ا.ع) موظف بوزارة الصحة، بتهم "المشاركة في اختلاس وتبديد أموال
"عامة، والتزوير في محررات رسمية، وفي استعمالها

أما فيما يتعلق بالمتهمين (ع.ع.ل)، و(ع.ه.س) و(ك.م.ص)، و(ع.ج.ب)،
فقد توبعو بتهم "المشاركة في اختلاس وتبديد أموال عامة، وإخفاء
شيء متحصل عليه من جناية". فيما توبع (ع.ق.ع) مراقب حراس الأمن
"الخاص، بتهمة "المشاركة في اختلاس وتبديد أموال عامة



أشغال مجلس إدارة وكالة الحوض المائي لسبو برسم دورة سنة 2023

عبدالحق خرباش .. 13.02.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



حقيقة نيوز . نت

ترأس السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء، صباح يوم الإثنين 12 فبراير 2024، بمقر عمالة إقليم تاونات، أشغال مجلس إدارة وكالة الحوض المائي لسبو برسم دورة سنة 2023، بحضور السيد والي جهة فاس-مكناس عامل عمالة فاس، والسيد عامل إقليم تاونات، والسيد رئيس مجلس جهة فاس-مكناس، وعدد من السيدات والسادة المنتخبين البرلمانيين، والسيدات والسادة أطر الوزارة.

ويهدف هذا الاجتماع الذي يأتي في ظرفية استثنائية تتسم بقلّة التساقطات المطرية إلى حصر حسابات الوكالة برسم السنة المالية 2022، وتقديم برنامج عمل ومشروع ميزانيتها برسم السنة المالية 2024، فضلا عن الوقوف على مدى تقدم انجاز ميزانية سنة 2023.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد السيد نزار بركة، أن حكومة صاحب الجلالة تعمل على كافة المستويات لمعالجة إشكالية الماء في كل أبعادها بالجدية اللازمة، مستحضرة توجيهات جلالتة السامية التي تهم مشاريع بناء السدود وشبكات الربط البيني بين الأحواض المائية وترشيد استغلال المياه الجوفية والحفاظ على الفرشات المائية والتدبير الأمثل للطلب، بالتوازي مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة المياه، وتعزيز التوجه الهادف للاقتصاد في استخدام الماء

وبخصوص المشاريع المائية الحالية بحوض سبو، تم التأكيد أن السنة الماضية تميزت بمواصلة أشغال إنجاز سد مدار بإقليم صفرو بسعة تخزين تصل إلى 700 مليون م³، ومواصلة أشغال إنجاز سد سيدي عبو بإقليم تاونات بسعة تخزين تصل إلى 200 مليون م³، وكذا مواصلة أشغال إنجاز سد كدية البرنة بإقليم سيدي قاسم، إضافة إلى مواصلة أشغال إنجاز سد الرتبة بإقليم تاونات بسعة تخزين تصل إلى مليار م³.

وفي السياق ذاته ذكر السيد الوزير أن الحكومة منكبة على تنزيل برامج هيكلية بحوض سبو، إذ تمت مواصلة إنجاز عدد من المشاريع أبرزها مشروع تقوية نظام التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينتي فاس ومكناس من خلال ربطهم بسد إدريس الأول، وإنجاز الشطر الاستعجالي لمشروع الربط المائي بين حوضي سبو وأبي رقراق والذي سيمكن من تحويل 300 إلى 400 مليون م³ في السنة، وكذا مواصلة إنجاز مشروع تحويل مياه سد مدار لسهل سايس، وذلك للحد من الاستنزاف الذي تعرفه الفرشة المائية لطبقة سايس.

وفي الأخير نبّه السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء إلى أن حالة الإجهاد المائي الذي تعرفه هذه الجهة يستدعي بالإضافة إلى

إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات المائية، التتبع واليقظة واتخاذ الإجراءات اللازمة للاقتصاد في الماء، ومحاربة كل أشكال التبذير والاستغلال العشوائي وغير المسؤول للمياه.



تمويل الأسواق بمختلف المواد الاستهلاكية يبقى عاديا

عبدالحق خرباش . . 09.02.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة [HAKIKANews.NET](http://HAKIKANews.net)



حقيقة نيوز . نت

بتعليمات ملكية سامية، عقدت اللجنة الوزارية المشتركة لليقطة وتتبع تمويل الأسواق والأسعار، اجتماعا يومه الجمعة 09 فبراير 2024 بمقر وزارة الداخلية، استعدادا لشهر رمضان المبارك المقبل 1445 هـ، وذلك بحضور السيدات والسادة وزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير الصناعة والتجارة والكاتب العام لوزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة والمدراء العاميين لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والمكتب الوطني للصيد، وبمشاركة السيدات والسادة ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم وعمالات مقاطعات المملكة والكتاب العاميين ورؤساء أقسام الشؤون الداخلية ورؤساء أقسام الشؤون الاقتصادية بالعمالات والأقاليم ورؤساء المصالح اللامركزية المعنية، الذين شاركوا في الاجتماع عن بعد .

يأتي هذا الاجتماع الموسع للجنة الوزارية المذكورة للوقوف على وضعية تمويل الأسواق والأسعار تحضيرا لحلول شهر رمضان المبارك ولتقييم حصيلة أنشطة المراقبة ومن أجل تعزيز عمليات ضبط الأسواق والتصدي الصارم لكافة أشكال المضاربة والتلاعب بالأسعار ومختلف الممارسات غير المشروعة التي من شأنها الإخلال بالسير العادي للأسواق والإضرار بصحة وسلامة المواطنين وبحقوق المستهلكين وبقدرتهم الشرائية .

وبخصوص وضعية تموين الأسواق الوطنية ومن خلال المعطيات المقدمة من طرف مسؤولي القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية وخلصات الأبحاث الميدانية المنجزة بمختلف العملات والأقاليم، فقد تبين أن تموين الأسواق بمختلف المواد الاستهلاكية يبقى عاديا وبأن المخزونات المتوفرة والإنتاج المرتقب والعرض المنتظر توفيره خلال الأسابيع المقبلة سيمنح من تلبية حاجيات الاستهلاك بالنسبة لمختلف المواد الأساسية خلال شهر رمضان المبارك والأشهر القادمة. وقد ساهمت الإجراءات والتدابير الاستباقية المعتمدة من طرف السلطات الحكومية والمصالح الإدارية المختصة، بتنسيق مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين، في توفير متطلبات الأسواق الوطنية وتفادي أي نقص في التموين من مختلف المواد الأساسية بما فيها المنتجات الفلاحية، رغم الإكراهات المرتبطة بضعف التساقطات المطرية ونقص الموارد المائية السطحية والجوفية المتاحة للأنشطة الزراعية.

وفي هذا السياق، تم التأكيد على اليقظة والتتبع واستمرار التعبئة من قبل جميع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين ومختلف القطاعات والمصالح وهيئات المراقبة المعنية، لضمان استمرار التموين المنتظم للأسواق والتحكم في التغيرات المتعلقة بالأسعار والعمل المستمر من أجل مراقبة وضبط الأسواق وتحسين نجاعة منظومة الإنتاج والتوزيع والتسويق ودعم القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على سلامتهم وصحتهم.

وبهذا الخصوص، تم توجيه التعليمات لجميع المتدخلين وعلى رأسهم السيدة والسادة الولاة والعمال من أجل العمل والحرص على

مواصلة وتعزيز إجراءات التنسيق واليقظة وتعبئة كافة السلطات والإدارات والهيئات المعنية واتخاذ ما يلزم من تدابير بهدف التموين الكافي والمنتظم للأسواق بمختلف عمالات وأقاليم المملكة ورصد أي اختلال محتمل في التموين وفي مسالك التوزيع ومواجهته بالنجاعة والسرعة المطلوبتين؛

تكثيف تدخلات مصالح المراقبة، والسهر على فرض احترام مقتضيات القانونية المتعلقة بالأسعار والمنافسة وحماية المستهلك والتصدي، بما يلزم من صرامة وحزم، لكل أشكال المضاربة والاحتكار والادخار السري ولجميع الممارسات التجارية المخلة بالسير العادي للأسواق أو التي تمس بحقوق المستهلك أو بصحته وسلامته وتفعيل المساطر الجزرية المنصوص عليها قانونيا في حق مرتكبي المخالفات المذكورة وتعزيز التنسيق بين السلطات والمصالح المختصة في هذا الشأن.

العمل على تكثيف التواصل مع المستهلكين والمهنيين وفعاليات المجتمع المدني، عبر مختلف الوسائل المتاحة، بإشراك كافة المصالح والهيئات المعنية وجمعيات حماية المستهلك ووسائل الإعلام، لتوعية وتحسيس المستهلكين ودعوتهم لتبني تصرفات استهلاكية مسؤولة وسليمة؛

تفعيل أرقام الاتصال وخلايا المداومة بالعمالات والأقاليم ومختلف

المصالح والمؤسسات المعنية، لتمكين المستهلكين وكافة الفاعلين المعنيين من تقديم شكاياتهم والتبليغ عن حالات الغش أو نقص التمويل أو الممارسات التجارية غير المشروعة أو المشبوهة والحرص على المعالجة الناجعة والسريعة للشكايات المقدمة، بتنسيق مع المصالح والهيئات المعنية.



التزام المغرب بتفعيل آليات التعاون الدولي في مجال العدالة الرقمية وانخراطه في التطور الرقمي العالمي.

عبدالحق خرباش .. 07.02.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET





حقيقة نيوز . نت

استضافت مدينة طنجة مؤتمرًا دوليًا حول "التحول الرقمي لمنظومة العدالة: رافعة لعدالة فعّالة وشمولية" بتاريخ 8 و9 فبراير 2024، بتنظيم من وزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). شارك في المؤتمر ممثلون عن دول مختلفة وخبراء بارزون في مجال العدالة الرقمية ومنظمات دولية.

يهدف الملتقى إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال العدالة الرقمية، ويسعى إلى إنشاء إطار لمشاركة أفضل الممارسات. كما يشكل فرصة فريدة لتعميق الحوار حول فرص التحول الرقمي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ناقش المؤتمر عدة مواضيع من بينها تحديات وفرص التحول الرقمي للعدالة، والإطار القانوني والتنظيمي، وخدمات العدالة الرقمية المرتكزة حول المرتفعات.

أكد وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي أن "التحول الرقمي في مجال

القضاء هو رافعة أساسية للعدالة وهو في صلب الاستراتيجية الحكومية لتطوير قضاء الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطنين. كل الجهود متضافرة من أجل نظام قضائي فعال وشمولي".

يبرز المؤتمر دور التحول الرقمي كأساس لتحديث البنية التحتية والخدمات القضائية، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. وأيضاً دعماً لخطة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063.

يأتي هذا المؤتمر في إطار جهود وزارة العدل لتطوير منظومة العدالة رقمياً، ويعكس التزام المغرب بتفعيل آليات التعاون الدولي في مجال العدالة الرقمية وانخراطه في التطور الرقمي العالمي.



www.justice.gov.ma / www.mshakim.ma



www.justice.gov.ma / www.mshakim.ma

**أفضل شخصية حكومية في التواصل
الحكومي الاجتماعي عن قطاع**

العدل لعام 2023

عبدالحق خرباش .. 01.02.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET



أفضل شخصية حكومية في التواصل الحكومي الاجتماعي عن قطاع العدل
لعام 2023

جرى تتويج وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي بجائزة "أفضل شخصية حكومية في التواصل الحكومي الاجتماعي عن قطاع العدل لعام 2023" من قبل معهد الحكومات الاجتماعية بالقاهرة، يوم 31 يناير 2024. وتسلم الجائزة عنه سفير المملكة المغربية بالقاهرة السيد محمد آيت أوعلي.

توج وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي بجائزة الحكومات الاجتماعية لعام 2023، المنظمة من قبل معهد الحكومات الاجتماعية بالقاهرة، وذلك يومه الأربعاء 31 يناير 2024، بفندق الانتركونتيننتال سيتي ستارز بالقاهرة - جمهورية مصر العربية. وتسلم الجائزة، نيابة عن السيد الوزير، سفير المملكة المغربية بالقاهرة السيد محمد آيت أوعلي.

وجرى اختيار وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي كأفضل شخصية حكومية في التواصل الحكومي الاجتماعي - عن قطاع العدل على مستوى الوطن العربي، على إثر انتهاء أعمال التحكيم الخاصة بجائزة الحكومات الاجتماعية على منصات التواصل الاجتماعي لعام 2023.

"وتمنح هذه الجائزة للشخصيات التي تعتبر إدارتها للقطاع من طرف

لجنة الجائزة نموذجاً حديثاً للإدارة الحكومية التي تتبنى مفاهيم التشاركية والانفتاح والشفافية وهو ما يجعلها نموذجاً يحتذى به) ، خاصة مع الاستخدام المتزايد لشبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي، وهو ما يسهم في تحقيق تواصل مباشر وفعال بين المواطن والحكومة".

" تروم (هذه الجائزة) إبراز الأعمال الجيدة في ميدان الاتصال الحكومي عبر منصات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، كما تركز. على تقدير الجهات الحكومية التي نجحت في تطوير تواصلها بمستوى عالٍ من التفاعل والمشاركة والشفافية، عبر قنوات التواصل الاجتماعي."



جلالة الملك محمد السادس يعطي موافقته على تعيين مسؤولين قضائيين بعدد من محاكم المملكة

عبدالحق خرباش .. 31.01.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET



جلالة الملك محمد السادس يعطي موافقته على تعيين مسؤولين قضائيين بعدد من محاكم المملكة أعطى الملك محمد السادس، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، موافقته على تعيين مسؤولين قضائيين بعدد من محاكم المملكة، وذلك برسم الدورة الثانية من سنة 2023.

واستقبل محمد عبد النباوي، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، المسؤولين القضائيين الجدد، وهنأهم على الثقة الملكية التي حظوا بها، وأبلغهم بما يعقد عليهم المجلس الأعلى من آمال للنهوض بالشأن القضائي في دوائر المحاكم التي عينوا بها.

ودعا عبد النباوي المسؤولين القضائيين الجدد إلى بذل كل الجهود الممكنة لذلك، واتخاذ مبادرات هادفة للتطبيق العادل للقانون، وتوفير شروط المحاكمات العادلة، واحترام الأجل المعقول للبت في القضايا وتنفيذ الأحكام، كما حثهم على الانخراط في مشروع الانتقال الرقمي وتحقيق النجاعة القضائية ومواصلة الجهود التأسيسية والتحسيسية في مجال تخليق القضاء.

وذكر بلاغ للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أن هذه التعيينات همت 29 مهمة من مهام المسؤولية القضائية بمختلف محاكم المملكة، منها ثلاثة رؤساء أولون لمحاكم الاستئناف، ورئيسان أولان لمحكمتي استئناف تجاريتين، ورئيسات أولان لمحكمتي استئناف إداريتين، ووكيلة عامة لمحكمة استئناف تجارية، وسبعة رؤساء لمحاكم ابتدائية، ورئيسان لمحكمتين تجاريتين ابتدائيتين، وخمسة رؤساء لمحاكم ابتدائية إدارية، وخمسة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية، ووكيلتان للملك لدى محكمتين تجاريتين.

وكشف المجلس الأعلى للسلطة القضائية أن ثلاثة مناصب مسؤولية قد أسندت لنساء قاضيات، كما أن أربعة عشر قاضيا قد أسندت إليهم

المسؤولية لأول مرة، من بينهم قاضيتان اثنتان.

وذكر المجلس الأعلى للسلطة القضائية أنه سيتم قريبا تحديد تاريخ تنصيب المسؤولين القضائيين المعينين في المحاكم المعنية، ومن بينها أربع محاكم محدثة: محكمتا الاستئناف الإداريتان بفاس وطنجة، ومحكمة الاستئناف الإدارية بطنجة، والمحكمة الابتدائية الإدارية بطنجة.



تأجيل محاكمة مدير مستشفى ابن باجة ومن معه إلى غاية 6 فبراير 2024.

عبدالحق خرباش . . 30.01.2024

كا تب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET



تأجيل محاكمة مدير مستشفى ابن باجة ومن معه إلى غاية 6 فبراير 2024.

العمق

قررت غرفة الجنايات الابتدائية لجرائم الأموال لدى محكمة الاستئناف بفاس، صباح اليوم الثلاثاء، تأجيل محاكمة مدير مستشفى ابن باجة، ومن معه إلى غاية 6 فبراير 2024.

جاء ذلك بعدما التمس المندوب الإقليمي لوزارة الصحة بتأزرة مهلة للإطلاع على الملف، وكذلك مرافقة مدير مستشفى تازة لمكتبه من أجل الإطلاع على الوثائق الموجودة في حاسوبه الخاص والإدلاء بها للمحكمة، والتي تكشف مستجدات في الملف.

وجرت جلسة محاكمة مدير مستشفى ابن باجة بتأزرة إلى جانب مالكي مصحات خاصة وموظفين عموميين ومتهمين آخرين صباح اليوم الثلاثاء، حضوريا باستنافية فاس.

وكانت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف قد قررت متابعة المشتبه فيهم في حالة اعتقال وإحالتهم على سجن "بوركايز" على ضوء تورطهم في "الارتشاء والتزوير في محررات رسمية وتبديد واختلاس أموال عمومية".

وسبق أن كشفت المديرية العامة للأمن الوطني، تفاصيل توقيف 11 شخصا بشبهة السمسرة في أجهزة ومعدات طبية عمومية وبيعها على أنها متلاشيات، بعدما أوردت جريدة "العمق"، خبر توقيف مدير المستشفى الإقليمي ابن باجة بتأزرة، و4 موظفين بالمستشفى للتحقيق معهم في قضية صفقات مشبوهة.

وتمكنت عناصر الفرقة الجهوية للشرطة القضائية بفاس، بناء على معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من توقيف 11 شخصا، من بينهم مدير وموظفون بمستشفى عمومي وثلاثة مسيرين لمؤسسات استشفائية خصوصية بتأزرة، وذلك للاشتباه في تورطهم في قضية تتعلق بالسرقة وخيانة الأمانة واختلاس أموال عمومية والارتشاء.

وأوضح بلاغ سابق للمديرية العامة للأمن الوطني، أنه حسب المعطيات الأولية المتوفرة إلى غاية هذه المرحلة من البحث، يشتبه في تورط الأشخاص الموقوفين في التلاعب في وثائق إدارية لبيع وتفويت أجهزة ومعدات طبية عمومية، وتقديمها على أنها متلاشية رغم أنها مازالت صالحة للاستعمال.

وأضاف البلاغ أنه يشتبه في تورط المعنيين بالأمر في ممارسة أعمال الابتزاز في حق من رست عليهم عمليات السمسرة العمومية، التي تطال هذه المعدات الطبية، فضلا عن تفويتها إلى عدد من المقاولات الطبية الخصوصية.

وسجل المصدر ذاته أن إجراءات التفتيش المنجزة في إطار هذه القضية بداخل منازل المشتبه فيهم ومصحاتهم الخصوصية، أسفرت عن حجز العشرات من الأجهزة والأدوات والمعدات الطبية المتحصلة من هذه الأنشطة الإجرامية، فضلا عن مجموعة من الأواني والأسرة والشاشات والمكيفات والطابعات والحواسيب التي تم تفويتها بنفس الأسلوب الإجرامي.

وخلص البلاغ إلى أنه تم إخضاع المشتبه فيهم جميعا لتدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، وكذا تحديد كافة الامتدادات والارتباطات المحتملة لهذه الشبكة الإجرامية.

وبحسب مصادر مطلعة لجريدة "العمق"، فإن عناصر الفرقة الجهوية أوقفت المدير والمقتصد وتقني وموظفين بإدارة المستشفى الإقليمي لتازة، بعد تورطهم في قضية التلاعب بصفقة تهم تجهيزات حديثة لتصفية الدم في ملكية المستشفى الإقليمي تم بيعها لمصحة خاصة



أهم الإنجازات التي حققتها محاكم هذه الدائرة الاستئنافية خلال سنة 2023

عبدالحق خرباش .. 26.01.2024.

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET



المصدر.. صفرو بريس

انعقدت يوم الخميس بمحكمة الاستئناف بتازة الجلسة الرسمية لافتتاح السنة القضائية 2024 بالدائرة القضائية لهذه المحكمة. وجرت هذه الجلسة بحضور الكاتب العام لعمالة إقليم تازة، وممثلي كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ووزارة العدل، ورئيس المجلس الإقليمي لتازة، ورئيس المجلس العلمي المحلي، وعدد من المسؤولين القضائيين والمدنيين والعسكريين والمنتخبين.

واستعرض الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتازة، محمد صقلي حسيني، بالمناسبة، حصيلة عمل هذه المحكمة ومختلف المحاكم التابعة لدوائرها القضائية، معتبرا أن افتتاح السنة القضائية يعتبر مناسبة لاستحضار حصيلة سنة كاملة من العمل القضائي الدؤوب، وإطلاع المهتمين بالشأن القضائي على أهم الإنجازات التي حققتها محاكم هذه الدائرة الاستئنافية خلال سنة 2023، مضيفا ان هذه السنة القضائية لها ارتباط وثيق بالسلطة القضائية وأدائها لأدوارها المنوطة بها دستوريا وحقوقيا، وتمثلت في تحيين الخريطة القضائية للمملكة، من خلال تغيير نفوذ الدائرة القضائية لمحكمة الإستئناف لتازة، لتشمل دائرة جرسيف.

وأضاف أن الجلسة الرسمية لافتتاح السنة القضائية الجديدة، تعد مناسبة فضلى للتعريف بالنشاط القضائي برسم سنة 2023 وتقييم مختلف المؤشرات وفق رؤية محددة الأهداف مبنية على معايير الشفافية والفعالية... تماشيا مع المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم مرحلة 2021 -2026، وفي هذا الإطار قال محمد صقلي حسيني، ان السنة القضائية 2023 عرفت تنزيل المخطط الاستراتيجي الذي أسس له على مستوى الدائرة القضائية بمحكمة الإستئناف بتازة، تحت شعار "تجويد الخدمة القضائية وتقريبها من المتقاضين".

وأفاد السيد صقلي حسيني أن نسبة المحكوم من القضايا سجل تغطية نسبة 100 بالمائة من المخلف بالقضايا المدنية، و85 بالمائة بالقضايا الجزرية، متجاوزا المعدل الوطني بثلاث نقاط مقارنة مع المسجل على الصعيد الوطني.

وأشار المسؤول القضائي إلى أن نسب البث والقرارات المسجلة على مستوى الدائرة القضائية لتازة، انعكس إيجابا على معدل البث

بالأيام الذي انخفض من 81 يوما برسم السنة القضائية 2022 إلى 78 يوما برسم السنة القضائية 2023، مع تسجيل نسبة تصفية قدرت بحوالي 90 بالمائة من مجموع القضايا المسجلة خلال سنة 2023.

من جهته، سجل الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة، محمد اقوير، أن تقديم خدمة قضائية تتسم بالجودة يتطلب نهج سياسة مبنية على صون الحقوق والحريات تحت سيادة القانون بما يضمن تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الشاملة ويعزز مبادئ العدل والإنصاف.

وفي معرض تسليطه الضوء على نشاط النيابة العامة بالدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف خلال سنة 2023، أفاد المسؤول القضائي بأن عدد الأشخاص المقدمين أمام النيابة العامة بالدائرة القضائية لهذه المحكمة، بلغ خلال سنة 2023 ما مجموعه 4718 شخصا، أحيل منهم على المحكمة في حالة اعتقال 515، فيما تمت متابعة 3612 في حالة سراح، والباقي أحيلوا على التحقيق، أو اتخذت في حقهم إما مسطرة الصلح أو قرار الحفظ.

وبخصوص الجنايات المرتكبة داخل نفوذ الدائرة القضائية، سجل السيد اقوير أن بعض الجرائم عرفت ارتفاعا مقارنا بسنة 2022 ويتعلق الأمر مثلا بجريمة القتل العمد حيث سجل خلال سنة 2023، 08 قضايا، مقابل 04 قضايا سنة 2022، وجريمة هتك عرض قاصر باستعمال العنف، سجلت 35 قضية خلال سنة 2023 مقابل 17 قضية سنة 2022، في حين أن بعض القضايا عرفت انخفاضا كجريمة السرقة الموصوفة، حيث تم تسجيل 49 قضية، مقابل 65 قضية سنة 2022، مع عدم تسجيل أية جريمة تتعلق بالاتجار بالبشر خلال سنة 2023.

كما بلغ عدد الأشخاص المقدمين أمام النيابة العامة بالدائرة القضائية لتازة، خلال سنة 2023 ما مجموعه 4718 شخصا، أحيل منهم على المحكمة في حالة اعتقال 515، فيما تمت متابعة 3612 في حالة سراح، والباقي أحيلوا على التحقيق، أو اتخذت في حقهم إما مسطرة الصلح أو قرار الحفظ، وذلك حسب التفصيل الإحصائي التالي:

– محكمة الاستئناف بتازة: قدم أمامها 304 شخصا، أعتقل منهم من طرف النيابة العامة في إطار الإحالة المباشرة على المحكمة 30 شخصا، أي بنسبة 9.87%، وأحيل على التحقيق 171 شخصا، في حين أحيل للاختصاص على محاكم أخرى 59 شخصا، والباقي اتخذ في حقهم إما قرار الحفظ أو إتمام البحث.

– المحكمة الابتدائية بتازة: قدم أمامها 4414 شخصا، أعتقل منهم من

طرف النيابة العامة 485، أي بنسبة 10.99%، وأحيل على المحكمة في حالة سراح 3531 شخصا، في حين أحيل على التحقيق 127 شخصا، والباقي اتخذ في حقهم إما قرار الحفظ أو مسطرة الصلح أو إتمام البحث.

وأضاف أنه باستقراء هذه الأرقام ومقارنتها بوضعية الأشخاص المعتقلين الاحتياطيين خلال سنة 2022، يتبين أن عددهم عرف انخفاضا، بحيث تم اعتقال 515 شخصا خلال سنة 2023، مقابل اعتقال 668 شخصا سنة 2022، الشيء الذي يدل على أن النيابة العامة بهذه الدائرة القضائية عملت على ترشيد الاعتقال الاحتياطي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأشخاص المقدمين خلال سنة 2023 كان عددهم 4448 شخصا، مقابل 4285 شخصا سنة 2022.

وتابع المسؤول القضائي أن عدد الشكايات على مستوى نفوذ محكمة الاستئناف بتازة، قد عرفت خلال سنة 2023 انخفاضا في عدد الشكايات الراضية بالنيابة العامة بهذه الدائرة القضائية، مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2022، بحيث راج أمامها ما مجموعه 6693 شكاية، مقابل 7731 شكاية سنة 2022 موزعة على الشكل التالي:

– محكمة الاستئناف بتازة: راج أمامها 556 شكاية أنجز منها 533 شكاية أي بنسبة إنجاز بلغت 95.86%.

– المحكمة الابتدائية بتازة: راج أمامها 6633 شكاية انجز منها 6220 شكاية أي بنسبة إنجاز بلغت 93.98%.

مضيفا أن تصفية الشكايات خلال الأربع سنوات الأخيرة عرف تطورا ملحوظا حيث بلغت نسبتها 96.08% سنة 2023 مقابل 91.47% سنة 2020 و93% سنة 2021، و95.26% سنة 2022.

أما على مستوى نشاط خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، فإن النيابة العامة بذلت مجهودات هامة من أجل تصفية القضايا المتعلقة بالخلية، سواء على مستوى الشكايات أو المحاضر. فبخصوص الشكايات، فقد سجلت خلال السنة المنصرمة ما مجموعه 75 شكاية أنجزت كلها، أي بنسبة إنجاز بلغت 100%، وبخصوص المحاضر فقد تم تسجيل 151 محضرا خلال نفس السنة انجز منها 150 محضرا والباقي في طور الإنجاز ويتعلق الأمر بمحضر واحد فقط، أي بنسبة 99.34%، وهي نتائج جد إيجابية.

أما على صعيد المحكمة الابتدائية بتازة، فهي الأخرى بذلت مجهودات هامة في إطار الخلية سواء على مستوى الشكايات أو المحاضر، وهكذا

فبخصوص الشكايات خلال سنة 2022 فقد راج أمامها 573 شكاية أنجز منها 529 شكاية، والباقي في طور الانجاز 44 شكاية، أي بنسبة إنجاز بلغت 92.32%، أما المحاضر فمجموع ما راج منها 1236 محضرا أنجز منها 1191 محضرا، والباقي 45 محضرا في طور الإنجاز، أي بنسبة إنجاز بلغت 96.35%، وهي نتائج إيجابية أيضا.

وبلغ مجموع القضايا الزجرية الراجعة خلال سنة 2023 فقد بلغ عددها ما مجموعه 5158 قضية، مقابل 2304 قضية سنة 2022، أي بزيادة تقدر بـ 123.87%، حكم منها 4124 قضية بنسبة 79.95% من مجموع القضايا الراجعة، و85.36% من مجموع القضايا المسجلة، وعددها 4831 قضية.



تفعيل مسطرة العزل في حق رؤساء وأعضاء مجالس جماعات من طرف السلطات الإقليمية المعنية

عبدالحق خرباش .. 25.01.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET



ع اللطيف بركة - هبة بريس
احال وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، 18 تقريرا أسود أنجزتها المفتشية العامة للإدارة الترابية التابعة للوزارة، على أنظار رئيس النيابة العامة، الحسن الداكي، والرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، زينب العدوي، من أجل اتخاذ المتعين بشأنها، وتتعلق هذه التقارير باختلالات رصدتها المفتشية في تدبير الجماعات الترابية. وأفاد تقرير لوزارة الداخلية بأنه تم اتخاذ 93 إجراء بخصوص مخالفات قانونية واختلالات وخروقات مالية وإدارية منسوبة لرؤساء مجالس الجماعات الترابية ومجالس العمالات والأقاليم، وذلك بناء على تقارير أنجزتها المفتشية العامة للإدارة الترابية. وتتوزع هذه الإجراءات بين اتخاذ تدابير تقويمية بلغ 44 ملفا، فيما تمت إحالة 23 تقريرا تتعلق بأطر وأعوان الإدارية الترابية على الجهات الإدارية المختصة من أجل اتخاذ الإجراءات الملائمة، وإحالة 8 ملفات على القضاء الإداري من أجل تفعيل مسطرة العزل في حق رؤساء وأعضاء مجالس جماعات من طرف السلطات الإقليمية المعنية. وأشار التقرير إلى مباشرة مسطرة إحالة أربعة ملفات تتضمن أفعالا تشكل قرائن لمخالفات تستوجب المسؤولية في مادة التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية على المجالس الجهوية للحسابات، وإحالة 14 ملفا تكتسي صبغة جنائية على أنظار رئاسة النيابة العامة لاتخاذ المتعين بشأنها.



تازة .. تجار كبار أصبحوا عمال بفعل تجارة التهريب للخضريات

عبدالحق خرباش .. 24.01.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET



تازة

تقرير صحفي.. عبدالحق خرباش

زار عبدالحق خرباش مدير الجريدة HAKIKANEWS.NET صباح اليوم 24.01.2024 ، سوق الجملة للخضر بتازة العليا المسمى .. لا كري ، هذا السوق متواجد منذ الثمانينات وتم إصلاحه في السنين الأخيرة ، ويعتبر قبلة لكل السلعة المتعلقة بالمنتجات الفلاحية من كل المدن المغربية .

تخضع السلع عند دخولها لسوق الجملة لضريبة التعشار ، ويتم وزن الحمولة لكل شاحنة ، أيضا بفعل رواج السوق تتحرك عجلة الإقتصاد

المحلي ، إبتداء من تاكسي، مرورا باليد العاملة ، ووصولاً إلى المداخل للجماعة الترابية الساهرة عليه .

في السياق المتصل ، لا يمكن للسوق أن يؤدي دوره دون الشركاء كل في إختصاصه ، ١ رجال الأمن ، ٢ رجال السلطات المحلية ، القيادة بكل المقاطعات ، الشرطة الإدارية ، عامل الإقليم ، باشا المدينة .

يحدث الآن حسب شهود عيان من داخل السوق ، التجار الكبار الذين كانوا يزودون السوق بالسلع منذ الثمانينات إلى الآن أصبحوا عمال عند المهربين بفعل عدم القيام بالواجب وترك المخازن السرية تبيع دون زجرها وإغلاقها وإلزام الشاحنات الدخول لسوق الجملة .

يقول شهود عيان من داخل السوق وخارجة ، هناك أضرار بليغة لحقت تجار ملازمين بالسوق مما سيجعلهم يؤدون مبالغ مالية من جيوبهم للعمال وكذلك بفعل ضياع الخضروات داخل السوق ، بفعل ترك التهريب دون مراقبة وزجر وتوقيف أصحابها ، يقول أحدهم أن الشاحنات تفرغ السلع في المستودعات السرية دون اللجوء للسوق يمكن أصحاب التهريب من جني أموال باهضة ، في حين أصحاب السوق والملازمين داخله يتكبدون خسارات كبرى من كل النواحي .

تماشياً مع باقي المدن ، أسواق الجملة هي المزود الرئيسي للأسواق تحت طائلة اداء التعشير والضرائب ، وما يحدث بتازة يسائل السيد الوزير الساهر على القطاع وكل الشركاء للوضعية المأساوية لسوق الخضر بتازة المدينة ، وتسبب الوضع في كساد تجار كبار وأصبحوا عمال لدى غيرهم ، ثانياً ثم إعدام فرص الشغل ، ثالثاً تأزيم وضعية قطاع النقل ، تاكسي ... وأشياء أخرى .

من جهة أخرى ، ما وصل إليه السوق ، سوق الجملة بتازة يسائل كل الشركاء المباشرين وغير المباشرين فيما يخص تجارة التهريب ، ووجود مخازن سرية وكذلك إفراغ شاحنات بعدة أحياء الحمولة دون الدخول لسوق الجملة .

